

ومن هذا المنطلق ، واستنادا الى تلك الحقائق وغيرها ، انتقد بعضهم بشدة تركيز ييغن على معارضة « السيادة » الاردنية على الضفة الغربية ، باعتبار انها احتلت ولم « يعترف » احد « بالحقوق » الاردنية المترتبة على ذلك الاحتلال . وفي هذا الصدد كتب رئيس تحرير هآرتس : « من المستحسن ان يسأل ييغن نفسه اذا كانت اية دولة قد اعترفت بمناطق [فلسطين] الانتدابية ، التي اجتلتها اسرائيل في حرب الاستقلال . خارج حدود الدولة كما عينت في مشروع التقسيم الذي صدر عن الامم المتحدة » .

« ان اغلبيية الدول الغربية اقامت هيئاتها الدبلوماسية في تل ابيب ، لانها حتى الان لم « تعترف » حتى بالقدس الغربية عاصمة لاسرائيل . والحقيقة هي ان اسرائيل قبلت كعضو في الامم المتحدة ، رغم انه لم تكن لها حدود دائمة وانما خطوط وقف النار فقط حسب اتفاقات الهدنة لعام ١٩٤٩ . ولكننا اعتبرنا عضويتنا في الامم المتحدة « كاعتراف » ، وخلال ١٩ سنة اعتبرنا هذه الخطوط وكأنها حدودنا . واذا كنا قد فسرنا عضويتنا في الامم المتحدة كإضافة شرعية على ما احتلناه سنة ١٩٤٨ و ١٩٤٩ (ايلات) ، من المستحسن الانتكر لما احتله الاردن . وفي الحقيقة ، لقد قسمت [فلسطين] بين اسرائيل والاردن ، ولذلك ليس هناك اي طعم للتنديد بضم الضفة الغربية الى الاردن . واذا كنا عقلاء ، علينا ان نتوقف عن النظر الى حدودنا الشرقية وكأنها مسألة قانونية ، ونبدأ بالنظر اليها كمشكلة سياسية . هذا هو الاساس الوحيد الذي يمكننا الاعتماد عليه من اجل الحصول على تنازلات اقليمية من الاردن والفلسطينيين ، وهي ضرورة لنا لسد حاجاتنا الامنية الحيوية » (٨٣) .

بين الاعتراف بحقوق الفلسطينيين والتنكر لها

ان المميز لمشروع الحكم الذاتي والتسوية الاقليمية - الوظيفية هو رفض اية حقوق سياسية مستقلة للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة . فحسب مشروع الحكم الذاتي يستطيع سكان تلك المناطق التعبير عن هويتهم ، حسب المفهوم الاسرائيلي لهذا التعبير ، في اطار المجلس الاداري المقترح اقامته ، اما السياسة الخارجية والامن فهي مسؤولية اسرائيلية بحتة . وحسب مشروع التسوية الاقليمية - الوظيفية ، يجب ان يرتبط هؤلاء السكان سياسيا بالاردن او بدولة « اردنية - فلسطينية » ، « ليستطيعوا ان يجدوا فيها تعبيرا عن هويتهم » . ويعتقد رابين ، مثلا ، انه بواسطة اشراك زعماء الضفة الغربية وقطاع غزة في المفاوضات مع الاردن ، وتخصيص وظائف ادارية لهم ، تحت الاشراف السياسي الاردني ، يمكن منح سكان الضفة الغربية وغزة فرصة التعبير عن الذات (٨٤) . اي ان اقصى ما هو معروض على السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة هو اشراكهم في المفاوضات مع الاردن لربطهم سياسيا به ، حسب مشروع التسوية الاقليمية ، او التفاوض معهم بشأن تنظيم « الحياة المشتركة » مع اسرائيل ، مع تجنب اي بحث في مستقبلهم السياسي ، حسب مشروع الحكم الذاتي .

غير ان هناك ، على الرغم من ذلك ، دوائر اسرائيلية معينة ، تعارض كلا من الحلين المقترحين لمشكلة الضفة الغربية وقطاع غزة ، سواء كان الحكم الذاتي او كان الحل الاقليمي - الوظيفي ، لاعتقادها بعدم امكانية تحقيقهما ، بسبب عدم الرضا العالمي والعربي والفلسطيني على تلك المشاريع . فقد اعرب ، مثلا ، يهوشفاط هركابي عن رأيه في ان اسرائيل « لم تنجح في شرح خصوصية رفضنا الاعتراف بحقوق تقرير المصير